IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 5, Issue 5, October 2023

Received: 29/08/2023 **Accepted:** 10/09/2023 **Published:** 01/10/2023

ANALYSIS OF THE GRAMMATICAL DISAGREEMENT ACCORDING TO ABU JAAFAR AL-LUBLIBI (D. 691 AH) IN "WASHISH AL-HALLAL

Huda Karim HADI [1]

Dr, Al-Mustansiriya University, Iraq

Mahmood Hussein KADHUM [2]

Dr, Al-Mustansiriya University, Iraq

Abstract:

The grammatical dispute has occupied the minds of scholars in language both in the past and the present, due to the diversity of opinions resulting from the differences in minds, sayings, inclinations, and the advantages and disadvantages that accompany this diversity. It has become clear that the grammatical dispute is not limited to the Kufi and Basri schools alone, but it surpasses those boundaries, as it exists among adherents of the same school or others. Another important fact is that there are no exceptions to the grammatical rule with the occurrence of irregularities, as it is mentioned in authentic sources such as Al-Fasahah and Lisan Al-Arab. What is considered limited today will likely manifest in the future, as much of the Arabic language has not yet been reveale

Our study focuses on analyzing the existing dispute in the issue of variations in the Hulul of Abu Ja'far Al-Lubli, describing and tracing them, while shedding light on the categories that differ and clarifying the principles adopted by Al-Lubli in directing the disput.

Key Words: Analysis, Disagreement, Confusion, Something, Analysis.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.22.26

[1] drhudakareem4@uomustansiriyah.edu.iq

[2] dr_mahmoodh_kadhum@uomustansiriyah.edu.iqK

(تحليل الخلاف النحوي عند أبي جعفر اللبلي (ت:691هـ) في وشي الحلل)

هدى كريم هادي

د، الجامعة المستنصرية، العراق

محمود حسين كاظم

د، الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص:

شغلت فكرة الخلاف النحوي العلماء في اللغة قديماً وحديثاً، وذلك لتنوع الآراء الناتجة عن اختلاف العقول والنقول والميول وما صاحب ذلك التنوع من مزايا وعيوب وكيف طغت الفروع على الأصول ليتسنى لنا الوقوف على الحقائق المرجوة وهي أن الخلاف النحوي لم يقتصر على المذهبين الكوفي والبصري فحسب بل تعدى حدود ذلك ليكن الخلاف واقعاً بين أصحاب المذهب الواحد أو بين غيرهم، والحقيقة الأخرى أن لا شاذ في القاعدة النحوية مع ورود السماع ؛لأنه ورد عن الفصيح ولسان العرب وما ورد بالقلة اليوم سيظهر الشبيه له مستقبلاً فالكثير من اللغة العربية لم يظهر حتى الآن.

فقد تعرضت دراستنا لتحليل الخلاف الواقع في (وشي الحلل) لأبي جعفر اللبلي ووصفها وتتبعها مع تسليط الضوء على الفئات التي تخالفت وبيان الأسس التي اعتمدها اللبلي في توجيه الخلاف..

الكلمات المفتاحية: (تحليل، الخلاف، اللبلي، وشي، الحلل).

المقدمة:

إنّ موضوع الخلاف النحوي في عموم نشأته كان ولايزال واسع الاتجاهات متعدد المداخل ظهر تحت صور المناظرات والمشاحنات بين المذاهب المختلفة فهو لم يكن وليد المدرستين البصرية والكوفية فحسب بل أنه أسبق لهذه المدة بكثير. (الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان: 13).

فهو وليد الفطرة الإنسانية المكتسبة الناتجة عن اختلاف البيئات واللهجات التي أدت إلى اختلاف المقاصد الشعرية والتي بسببها كثرت التأويلات وتعددت الروايات الشعرية واختلفت التقديرات المضمرة لحل الخلافات الواقعة في الثوابت النحوية، وحتى نسلط الضوء على مسائل الخلاف اخترنا بحثا وسمناه بـ(تحليل الخلاف النحوي عند أبي جعفر اللبلي في وشي الحلل)، وقسمناه إلى مبحثين الأول تحدثنا فيه عن الفئات التي تخالف في وشي الحلل وجاء هذا المبحث مقسماً إلى ثلاثة مطالب شملت الحديث عن خلاف الزجاجي وشراح الجمل وخلاف المذاهب وخلاف غيرهم.

وأمّا المبحث الثاني فتحدثنا عن توجيه اللبلي للخلاف النحوي وقسمناه إلى مطلبين بينا من خلاله اعتماد اللبلي على التقدير والتأويل تارة أو أنّه يعتمد الإشارة إلى تعدد الرواية الشعرية تارة أخرى.

- التعريف بـ(العالم وكتابه):

اللبلي:هو أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللّبلي يكنى بأبي العباس وبأبي جعفر.(نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: 208/2)، عرف اللبلي نفسه بالشيخ الحافظ اللغوي الأديب النحوي الماهر العالم الفاضل.(تحفة المجد الصريح في شرح الكتاب الفصيح: 2)، ولد في بلبلة أو نبلة سنة (613هـ).(بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال: 9)، تميزت حياته بكثرة التنقل إذ ارتحل من الأندلس إلى عدوة وسكن ببجاية وأقرأ بها مدة ثم ارتحل إلى المشرق لقصد الحج، وبعدها انتقل إلى حاضرة تونس واتخذها موطناً واشتغل بالإقراء إلى أن مات سنة (691هـ).(عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية: 345).

وأمّا كتابه فاسمه (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل)، حقق هذا الكتاب مرتين، حققه للمرة الأولى أحمد الطيب محمد الفاتح قريب الله، ونال بهِ درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة أديزة في إنجلتره سنة 1988م ولم ينشرهُ، ثم حققهُ: أحمد محمد الجندي ونشره عام 1437.

وضم هذا الكتاب موضوعات متنوعة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وقسّم هذا الكتاب على جزأين اثنين، اختص هذا الكتاب بشرح الأبيات الشعرية التي استدل بها الزجاجي في كتابهِ (الجمل) وذكرت لنا المصادر أنّ أبا جعفر اللبلي رفع هذا الكتاب إلى الملك المستنصر الحفصي بتونس، وعد من أفضل شروح أبيات الجمل. (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 24/1).

المبحث الأول: فئات تخالفت في وشي الحلل

المطلب الأول: الزجاجي وشُرّاح الجمل

همَّ أبو جعفر اللبلي إلى شرح أبيات الجمل للزجاجي، ووجّه اهتمامه إلى حل كثير من القضايا المتنوعة الخاصة في اللغة ومن تلك القضايا (الخلاف النحوي)، فقد شغل حيزاً كبيراً من الكتاب تعرض اللبلي من خلاله لمختلف الآراء النحوية الخاصة بالمذهب والشخوص فوافق بعضهم وخالف غيرهم معتمداً على التأويل والتقدير وما اسمع عن العرب والعلماء وغير ذلك.

ومن بين العلماء الذين نقل عنهم اللبلي خلافهم في الشواهد النحوية الزجاجي وشُرّاح جملهِ فاللبلي كان كثير الموافقة للآراء التي كان ينقلها عن الزجاجي ولم يخالف آرائه إلا نادراً فمعظم الشواهد التي تكلم عنها الزجاجي وافق بها الرأي الذي قالهُ سيبويه، إذ كان سيبويه من أكثر العلماء الذين وآفقهم أبو جعفر اللبلي فالمواضع الخلافية التي نقل فيها أبو جعفر عن الزجاجي كثيرة وكان يخالفهُ في نقلها مستعملاً عبارات جريئة في الرد عليه ونجد ذلك واضحاً في الخلاف الواقع بينه وبين الزجاجي فيما اعتبرهُ، فقال أبو جعفر اللبلي:((أنّ ما اعتبرهُ الزَّجَّاجُّي من جواز تقدُّمِ المضمر على الظاهر، وامتناعِه مِنْ أنَّ كل مُضْمَرٍ اتِّصل باسمٍ مرفوعٍ لم يجز تَقْديمُهُ على الظاهر اعتبارٌ فاسدٌ وأصلٌ غير صحيح)).(وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 549-550).

ثم بين الوجه عندهُ فيقول: ((وأن الوَجْهَ في ضبطِهِ أنْ يُقال: كُلُّ مُضَمرٍ تُقُدُّمَ على مُظْهرِهِ لفظاً ومعْنىً فإنه لا يجوز، وكُلُّ مُضَمرٍ تقدَّمَ على مُظْهرِهِ لفظاً لا معْنىً فإنّه يجوز، وبيان ذلك ثمة غايةُ البيان)).(وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 550)، وخلافهم هذا دار في قول الشاعر (ديوان أبي الأسود الدؤلي: 401):

جزى ربه عَنِّي عدي بن حاتم جزاء الكِلابِ العاويات وقد فعل

فأشار اللبلي إلى الشاهد في البيت هو تقديم المضمر وهو (الهاء) في (ربه) على الظاهر وهو (عدي) وقد اتصلت بمرفوع وهذا لا يجوز في الكلام؛ لأنهُ يؤدي إلى تقدم مضمر على الظاهر لفظاً ورتبةً وجَّوز ذلك في الشعر لأجل الضرورة (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2: 547).

فخلافهُ وقولهُ هذا مردود ولا صحة لهُ بدليل قول ابن جني في هذه المسألة قال فيها: ((والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع لهُ، ولا نستنكر هذا الذي صورتهُ لك ولا يحق عليه، فإنه مما تقبله هذهِ اللغة ولا تعافه ولا تتبشعهُ)). (الخصائص:1/ 298).

وأضاف ابن جني قائلاً: ((وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى أن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد صارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها وجعلته عطية منها لها فكذلك يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنهُ هو الأصل وتأخير الفاعل كأنهَ أيضاً الأصل)) (الخصائص: 1/ 298-299).

ورد ابن يعيش ما عدهُ اللبلي لأصل الضرورة فسعة الكلام عند ابن يعيش ردت الضرورة عندهُ (شرح المفصل: 1/ 203)، وهذا ما أيدهُ ابن مالك أيضاً فجوز ما منعه اللبلي لورود السماع في ذلك عن العرب (شرح التسهيل: 2/ 135)، وقول أبي جعفر اللبلي مردود بالمعقول الذي احتج بهِ الرازي قائلاً: ((فلانَّ الفاعل مؤثر والمفعول قابل وتعلق الفعل

بهما شديدٌ، فلا يبعد تقديم أي واحد منهما على الآخر في اللفظ، ثم اجمعا على أنهُ لو تقدم المنصوب على المرفوع في اللفظ فانهُ جائز)) (مفاتيح الغيب: 4/ 33).

ويجوز الأوجه الأخرى عندما يتأخر الضمير لفظاً ومعنىً، كقولنا: (ضرب زيدٌ غلامهُ)، وإذ كان الضمير متقدماً في اللفظ متأخر في المعنى كقولنا: (ضرب غلامهُ زيدٌ)، فلا جَرَم كان جائزاً عندهُ أيضا، والضمير المتقدم في المعنى متأخر في اللفظ كقولهِ تعالى{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} (سورة البقرة: 114). وأيضاً هذا الوجه جائز جنبا لا جرم فيه (مفاتيح الغيب: 4/ 33-34)، ونحن نتفق مع ما قاله الزجاجي ونخالف اللبلي بما قدمهُ لورود السماع فكل ما ذكر يخرج عن الضرورة لكثرة ما ورد في فصيح الكلام.

أمّا الخلاف النحوي الذي نقلهُ عن شراح الجمل فيعدّ كثيراً جداً وكان أبو جعفر اللبلي يتعمد التجاوز على الشراح وأقوالهم فهو ينقل خلافاً دار بينهُ وبين الشراح وينقل خلافاً دار بين الشراح وآخرين غيرهُ، كأن ينقل خلافاً وقع بين الشراح وسيبويه فينتصر لسيبويه باعتبار ما قالوه أو نقلوهُ فاسداً (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:1/ 108-109)، أو ينقل خلافاً وقع بين بعض الشراح والزجاجي فينتصر للزجاجي على غيرهِ من الشراح واصفاً قولهم بـ (ليس بشي) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 107-108)، أو أنّهُ ينقل خلافاً دار بين شراح الجمل أنفسهم فينتصر لقول أحدهم لأجل الضرورة الشعرية (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 1037).

وخالف اللبلي ابن عصفور في مواضع قليلة وكان يصف قوله عند معارضته لرأيه بالفاسد (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 753-754)، ويخالف ابن سيده و الأعلم وابن السيد وابن الربيع وابن هشام اللخمي و ابن خروف (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 107-108، و1/489، و2/ 1037، 1/ 165-166)،وكان ابن هشام اللخمي من أكثر الشراح الذين خالفهم أبو جعفر اللبلي ونقل عنهم الخلاف فكان في أغلب المواضع يصف رأيه بالفاسد وسيما عندما يخالف مذهب سيبويه أو أنهُ يصف قول ابن هشام بـ (ليس بشيء) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 108-109، و1/479، و421-422)، ونجد ما نقلهُ اللبلي من خلاف دار بين شراح الجمل في الحديث عن الشاهد في قول الشاعر،(ديوان قيس بن زهير: 29):

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لَبوُنُ بني زيادِ

فهنا يتحدث أبو جعفر اللبلي عن الخلاف الذي دار بين الشراح مع ذكر رأيه في أول الحديث فقال: ((الشاهد في البيت أنّهُ أثبت الياء في(يأتيك) وهو مجزوم ب(لم)، وكأنّهُ بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حالة الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء))، (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:1037/2).

ثم ينقل خلافاً دار بين شراح الجمل بين الأعلم من جهة وبين ابن سيده وابن بابشاذ وابن السيد وابن خروف من جهة أخرى فالأعلم يرى أن أثبات الياء في (يأتيك) جاء لغة لبعض العرب لأجل الضرورة (تحصيل عين الذهب: 491)، فهم يجرون المعتل مجرى السَّالم في جميع أحوالهُ، أما باقي الشراح (شرح أبيات الجمل، لابن سيده: 548/3) الذين تخالفوا معهُ فذكروا أنها ليست بلغة، وإن الشاعر فيها اضطر إلى إتمام حرف العلة فأشبع الكسرة فتولد منها ياءٌ وهي ياءٌ الإشباع لا لام الفعل (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:1037/2).

وتتبعنا بعد ذلك آراء الشراح من مصادرهم للتعرف على سبب مخالفتهم للرأي الذي قالهُ الأعلم موافقاً فيه الزجاجي، فوجدنا أن ابن سيده رفض نسبة الشاهد إلى لغات العرب وذكر أنها ليس لغة لأحد، أنما هو شيءٌ يحتاج إليه الشاعر فيحاول لهُ وجهاً؛ لأنهُ توهم فيها الضمة في حالة الرفع كما توهمها في الفعل الصحيح (شرح أبيات الجمل: 3/ 548).

وابن السيد رفض تسمية ذلك باللغة؛ لأن ما ينفرد بهِ الشعر فإنما يسمى ضرورة (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 392)، ورفض ابن خروف قول من نسبها للغة العرب لكثرة عللهِ وشذوذهِ عندهُ (شرح جمل الزجاجي: 2/ 1048-1049)، أمّا ابن هشام فقد توافق قوله مع الأعلم، فجاء بقراءة نسبها لقنبل موافقة للغة التي نسب لها الشاهد، والقراءة هي {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} (يوسف: 90)، فجاء بها قياسا ليثبت صحة القول من نسبها للغة.

وقول ابن هشام مردود بما فسرهُ أبو علي الفارسي في هذهِ القراءة التي نسبها لابن كثير وحدهُ فقال: ((إنّ يقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء الساكنة للجزم كما قدر ذلك في:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهذا لا تحمله عليه، لأنهُ ما يجيء في الشعر دون الكلام)) (الحجة للقراء السبعة: 4/ 4480)

- المطلب الثاني: مذاهب النحاة:

أكثر أبو جعفر اللبلي من ذكر الخلاف النحوي بين المذاهب وتنوعت طرائق الحديث عنها فنقل خلافاً وقع بين المذاهب الكوفي والبصري (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/251-252)، وخلافاً داريين أصحاب المذهب الواحد (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 307، و1/ 277)، وخلافاً دار بين المذهب الكوفي أو البصري مع المذاهب الأخرى كالمذهب البغدادي أو مذاهب شُراح جمل الزجاجي (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/429-430)،أو خلافاً دار بين مذهب أهل الحجاز وتميم (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 582-583،و1/181-182)، فهو يتكلم عن الشاهد في البيت الشعري ثم يستعرض الآراء التي دار حولها الخلاف فيوافق سيبويه كثيراً ومن وافقهُ ويخالف من يعارض مذهب سيبويه فيجعل مذهبهُ الأولى وهو الوجه، ويعتمد كثيراً على المطرد من الكلام العرب، ولا يعول على الشاذ أو النادر لقلة سماعهِ عند العرب فيخالفه ويفسده أو يضعفهُ و يردهُ (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/582-583،1/ 229،و1/496).

ونجدهُ نسب كلمة مذهب إلى مجموعة من العلماء وهم ينتمون إلى المذهب الواحد، وأحياناً أخرى نجده ينسب هذهِ الكلمة لشخص واحد آخر ينتمي إلى نفس المذهب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 251-252، و1/ 188-189)،لم تكن طريقة عرضهُ للخلاف النحوي والحديث عنها واحدة، فأحياناً نجده يفصل الحديث فيها وعند دفاعهِ عن مذهب ما يستعرض آراء أخرى ويأتي بالأدلة السماعية لإثبات الحجة والانتصار للمذهب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 188-189،و 1/ 209-210)،وأخرى لا يفصل ويكتفي ببيان الآراء وبيان ما قصدوهُ عند اختيارهم لهذا الرأي المخالف (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل 354-355)، وأحياناً يختصر الحديث عن المسائل الخلافية أو الآراء ويكتفي بنقلها فقط مكتفياً قولهُ بـ((وقد تكلمنا عليها في موضعها الأليق بها)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل 1/ 307، و2/721).

ونجد خلاف اللبلي واضحاً مع مذهب الكوفيين فيما نقلهُ عن الكسائي في أثناء حديثه عن الشاهد في قول الشاعر (ديوان ذي الرمة: 2/ 1274):

وهل يَرْجعُ التسليم أوْ يكشف العمى ثلاث الأثافي والرُّسُومُ البَلاَقعُ

فالشاهد عنده هو إدخال الألف واللام على المعدود في لفظة (الأثافي) وأضيف العدد إليه ليتعرف به على القياس المطرد من كلام العرب (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 582)، ثم ينقل اللبلي عن الكسائي ما نقلهُ عن بعض العرب فيما نسب إلى الكوفيين.

فقال اللبلي: ((أمّا إدخال الألف واللام على الاسمين كليهما، أعني على العدد والمعدود

فيقولون الخمسة الأثواب على الإضافة فروى ذلك الكسائي عن بعض العرب، على التشبيه بالحسن الوجه وهو تشبيه بعيد ولم يقولوا النصف الدرهم، ولا الثلث الدرهم)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 582-583).

ثم يبين السبب في خلافه مع هذا الرأي، فيقول: ((وامتناعهِ من الاطراد يَدُلُّ على صعفهِ والمشهور من كلام العرب أنهُ إذا دخلت الألف في الاسمين معاً أن يكون المعدود بَدَلاً من العدد تابعاً لهُ، فيقول جاءني الثلاثة الرِّجالُ برفع الرجال)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 583).

وبعد تتبعنا لهذه المسألة نجد أنّ ما نقلهُ الكسائي عن بعض العرب نسبه العلماء إلى المذهب الكوفي (المفصل في صنعة الإعراب: 114، وشرح المفصل: 2/ 130-131، وارتشاف الضرب: 2/ 763)، وعدهُ المبرد من أقبح الوجوه وأبشعها (المقتضب: 2/ 176)، ونسب ابن أبي الربيع قول الكسائي إلى الفراء بعد تضعيفه لهُ، فقال: ((لذلك قال الفراء: يجوز عندي القياس أن يقال الثلاثة الأثواب، وإن كان غير مسموع، فلما كانت الألف واللام الداخلتان على ثلاثة الثواب، إنَّما أرادوا بهما تعريف الأول لا الثاني أرادوا ألاَّ يخلوا الأول منهما وشبهوه بـ (الحسن الوجه) و(الضارب الغلام))) (البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1093/2).

وتشبيههم (بالحسن الوجه) ردَّ ابن عصفور فقال: ((وأهل الكوفة يجيزونَهُ قياساً على الحسن الوجه وهذا خطأ؛ لأنهُ إنّما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في (الحسن الوجه)، لأنَّ الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينهما)) (شرح جمل الزجاجي 132/2)، وردَّ رأي الكوفيين عند الزمخشري أيضاً وعدهُ معزولاً عن القياس واستعمال الفصحاء (المفصل في صنعة الإعراب: 114، و271)، ونسبهُ أبو حيان الأندلسي على لسان أبي زيد إلى قوم ليسوا بالفصحاء (ارتشاف الضرب: 2/ 763)

ونحن بعد هذا نوافق الرأي القائل بضعف الرأي الكوفي؛ لأنهُ لم يسمع عن العرب الفصحاء وخالف القاعدة التي قاسوا عليها في (الحسن الوجه)، فقولهم بعد هذا يعد مردوداً وضعيفاً ولا يقاس عليه.

- المطلب الثالث: آخرين غيرهم:

نقل لنا أبو جعفر اللبلي في كتابهِ وشي الحلل خلافاً دار بين فئات أخرى لم ينسبها إلى المذهب ولم يكونوا من شراح الجمل وإنما كانوا من غيرهم كـ: (أبي عبد الله بن أبي العافية، وأبي علي الشلوبين، وابن درستويه، وابن السكيت، و السيرافي، وابن جني والفارسي والنحاس، والقتيبي، وأبي الحسين بن الطراوة، وأبي زيد السهيلي، وأبي بكر بن طلحة الأشبيلي، وأبي الحسن بن الأخضر، والمازني، وابن كيسان) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 150/1، و154/1، و/1 167، 1/ 283، و1/ 192، و1/ 397، و1/ 512-513).

وأحياناً ينقل خلافاً عن أشخاص لا نسبة لهم، وتعود الأقوال إلى: ابن يسعون، وأبي الحسن الربيعي، وابن مالك (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 595-596، و2/ 609، 2/634-635)، ومعظم الخلافات النحوية التي نقلت عنهم كانت تدور بينهم وبين شراح الجمل، فيرد على قول الشراح الجمل ويؤول قول غيرهم بما يناسب مع صحة القول (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/154-155).

وأخرى نجدهُ يضعف قولهم أو يردهُ أو أنهُ يكتفي بالنقل دون أن يعطي رأيا (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 397، 1/ 167، و1/349-350، و1/ 512-513، 2/ 595-596، و2/ 804)، ويتضح الخلاف النحوي الذي دار بين هذهِ الفئة وغيرهم في الحديث عن (لما) في قول القطامي (ديوان القطامي: 28):

فقلت للرِّكب لمَّا أنْ علابهم مِنْ عن يمين الحبيَّا نظرَّة قَبلُ

ف(لما) عند الفارسي: ظرف زمان مع الماضي بمنزلهُ (حين)، وكذلك هي عند ابن جني والمبرد والفراء والقتيبي وأبي جعفر النحاس وغيرهم (معاني القران للفراء: 2/ 332، والمسائل المشكلة البغداديات: 117، والخصائص: 2/255، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 294).

خالفهم في ذلك الأعلم ومن تبعهُ، فالأعلم تكون عندهُ حرفاً يدل على وقوع الشيء لوقوع شيء آخر وأنكر على ابن سيده جعلها ظرفاً (المحكم والمحيط الأعظم: 1/ 377،ووشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 294)، وتبع الأعلم في هذا الرأي: أبو الحسين بن الطراوة، وأبو زيد السهيلي، وأبو بكر بن طلحة (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:1/ 294)، فالخلاف ها هنا دار بين فئتين لم ينسب لبعضهم مذهب محدد ولم يكونوا من الشراح فيوافق اللبلي ما ذهب إليه الأعلم؛ لأنهَّ ما وافق على قولهِ سيبويه قبلهُ جاء قولهُ موافقا للأعلم ومخالفاً لما ذكرهُ الفارسي (الكتاب: 4/234).

وبعد تتبعنا للآراء النحوية لأجل تحليل الخلاف والتوصل إلى الحقيقة وجدت أن ابن خروف يفسد القول الذي ذهب إليه أبو علي الفارسي فكانت حجتهُ أنهُ لا يقال في): ضربتك الأن لمّا كلمت فلانًا أمس)، ولا يقال: (لما شتمتني العام الماضي جازيتك الآن)، فلا يصح القول في شيء من هذا: (حين كان كذا أمسِ).

وقال أن المراد ب(لما)ليس الظرف ولا وضعت لهُ، وإنّما دلَّت بدخولها على أن وجود الفعل الأول سبب لوقوع الثاني (شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: 2/698-699)، واستدل ابن مالك بقول عبد القاهر الجرجاني المؤيد لقول سيبويه والأعلم بعد استدلالهِ ذكر الحجة لما ورد في السماع، فقال ابن مالك: ((والصحيح قول سيبويه واستدل بقولهُ {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا} (الكهف:59)، فإنّ المراد هلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأنّ الهلاك متأخر عنهُ وربما ينوى)) (شرح التسهيل: 4/ 102).

ثم ينقل لنا ابن مالك إنّ الاسمية في (لما)عند سيبويه مشكوك فيها والحرفية فيها ظاهرة لأنها دالة على معنى الشرط فتقتضي فيما مضى وجوباً بالوجوب، كما تقتضي (لو) امتناعًا للامتناع والحكم بالظاهر راجح (شرح التسهيل: 4/ 102)، ثم يعلل ابن عقيل بعد ابن مالك الرأي الذي ذهب إليه الأعلم ومن تبعهُ من أن (لما) ك(لو) تعمل على ربط جملة بجملة أخرى كقولنا: (لما قام زيد قام عمر)، إلا أن (لو) تدل على عدم الوقوع بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم، و(لما) تدل على ربط واقع بواقع (المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ 197-198)،ونحن بعد هذا نوافق الرأي الذي قالهُ سيبويه والأعلم لورود السماع ولصحة التقدير والمعنى.

المبحث الثاني: توجيه اللبلي للخلاف النحوي:

المطلب الأول: التزام التأويل والتقدير:

لعب التأويل أو التقدير الدور الكبير في إحداث الخلافات النحوية وهو في الوقت نفسهُ نجدهُ يؤدي دوراً في توجيه تلك الخلافات والنصرة لأحد الآراء المختلفة، فالشاعر يحاول في شعره توصيل رسالة (ما) إلى متلقٍ عاش بيئته وزمنه يعرف ما يقصده من الرسائل عند طرحه للشعر وبما يحاول إيصاله إلى المتلقي لكن مع مرور الزمن تصبح تلك الرسائل عبارة عن مبهمات بسبب اختلاف الأزمنة والبيئات والأشخاص فالمتكلم واحد والمتلقي مختلف لا يفهم ما يقصدهُ المتكلم حتى يلجأ إلى التأويل أو التقدير.

ولا ننسى: ((إنّ فكرة رد الفروع إلى الأصول ترتد إلى منطق تأويلي ينظر في المستعمل ويحاول بالقياس والتعليل أن يجد لهُ أصلاً يرجع إليه، وهذا الشغل لم يأتِ لتقويم ذلك المستعمل وإنما جاء بسبل تسويغه وإيجاد تخريج لهُ حتى يتوافق المنطوق والمكتوب العربي مع تلك القاعدة)) (التأويل النحوي والتأويل الصرفي في فهم آيات القرآن: 209).

وكذلك مسألة التقدير لها الأثر الكبير في المعنى، وتعد من أصعب الأليات اللغوية التي يلجأ إليها اللغوي للاستنطاق النصوص واستخراج الأحكام وتحديد الدلالات (أثر التقدير في الكشف عن موضع الوحدة النحوية على مستوى التركيب: 97).

فكان أبو جعفر اللبلي من العلماء الذين تعرضوا لذكر التأويل أو التقدير نقلاً عنهُ وأحياناً عن غيره ليبين من خلال ذلك العرض حجم الخلاف النحوي بين الآراء، أو أنّه يلتزم توجيهاً معيناً لنصرة رأي عالم ما لقولٍ هو يوافقه فيوسع من دائرة التأويل لصالحهِ ويضيق على غيره.

واحياناً نجده يستعرض الآراء ويذكر التأويل المطلوب لكل وجه ويبين التقدير ثم يختار الوجه الصحيح ويقويه (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 503)، أو يضعف أو يفسد ويغلط أو لا يختار الوجه الأخر؛ لأنهُ لا يتوافق مع المعنى (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/150-154، و1/372-373، و1/108، و1م 179، و2/816-817).

وأخرى ينقل الأقوال التي أخرجت الأشعار من الضرورة الشعرية عارضاً التأويل والتقدير فيها ثم يختار الأنسب منها (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/208-210)، ونجد ذلك واضحاً في حديثه عن نصب (يمين الله) في قول الشاعر (ديوان أمرؤ القيس: 1/328):

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعـداً ولو قطعوا رأسي كذلكِ وأوصـالي

فيقول: ((نصب (يمين الله) بفعل مضمر كأنهُ قال: أحْلفُ بيمين الله، فلما سقط الخافض تعدى الفعل فنصب)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/372).

فهو يقدر الفعل هنا بـ(أحلف)، ثم ينقل لنا ما ذهب إلى الزجاجي و الشراح من أوجه مختلفة وتقديرات مختلفة فبعضهم ذهب إلى أن تقدير الفعل الناصب بـ(أعظم) وهذا القول نسب لابن هشام وتأويل ذلك أن القسم هو باب تعظيم وعليه فالمقدر (أعظم)،وبعدها يبين الوجه الذين ارتضاهُ البطليوسي وهو أن (يمين الله) ينتصب عندهُ على المصدر ثم يرد عليه أبو جعفر مؤولاً ما قالهُ، فيقول:((وجوز عاصم بن أيوب البطليوسي: أن ينتصب (يمين) على المصدر، وليس بمصدر، ولكنهُ في موضع المصدر، كما وضع العطاء في موضع الإعطاء في قول الشاعر (ديوان القطامي: 37):

وبعد عطـائك المائَة الــرِّتَاعا

وانتصابه على أنهُ مفعول أحسَنُ؛ لأنهُ اسمٌ من أسماء القسم وَوَضعُ الاسم موضع المصدر قليل)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:1/ 372-373)، ثم ينقل ما قدرهُ الزجاجي في أنهُ ينتصب على أنهُ مفعول ويقدر المحذوف الناصب بـ(ألزمُ نفسي يمين الله) فيصيرهُ وجهاً (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 373/1).

ففي هذا الشاهد أوجه ثلاثة ذكرها اللبلي جميعها ووجهها بالتأويل والتقدير فأننا نلاحظ في هذا الوجه ظهرت لنا عدة تقديرات مختلفة ولكل تقدير اعتبار يختلف عن الآخر عمل اللبلي على توجيهها من خلال التقدير المناسب تارة والتأويل لاختيار الأنسب منها تارة أخرى فيبين الأحسن والوجه منها أو القليل منها، بعد ذلك يذكر لنا الوجه الثاني في (بيمين الله) بالرفع على أنهُ مبتدأ خبرهُ محذوف تقديرهُ:(بيمين الله لازِمٌ لي)، ثم ينقل خلافاً حصل والخلاف الحاصل في هذا الوجه في التقدير وفي الخبر وهو ملزم الإضمار من عدمهِ، فمذهب أكثر النحاة ذهبوا إلى أنهُ ملزم الإضمار ولم يوافقهم أبو جعفر اللبلي مستنداً إلى قول سيبويه في إظهارهِ أحياناً أو يجعل ما قالوه من تعميم ليس بصحيح.

ثم يذكر تأويلاً التمسوه لأخذ هذا الرأي فيقول اللبلي: ((وإنما لزم إضْمَارُ أخبارها هاهنا؛ لأنّهم قد علموا معناها، وعَلموُا مواضعها، فأغناهم ذلك عن الإتيان بها)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 373/1-374)، ومنهم من قدر الخبر بـ(قسمي يمين الله)،و ذهب غيرهم إلى أن لا خبر لهُ ظاهر ولا مضمر ويذكر اللبلي فساد هذا الوجه (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 374).

وبذكر بعد ذلك الوجه الثالث لـ(يمين الله) وهو على إضمار حرف القسم وإبقاء عمله، ثم يضعفهُ ويؤول سبب تضعيفه، فيقول: ((لأنهُ يؤدي إلى إضمار الجار وإبقاء عملهُ من غير عوض)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 375). وهذا الوجه أيضاً فيه خلاف بين الكوفيين والبصريين في تقدير الحرف من عدمهِ في حالة الخفض.

ويعد تتبعنا لهذهِ المسألة في بعض الكتب النحوية بحثاً عن تأويلات وتقديرات أخرى وجدنا ابن سيده يقدر الإضمار في النصب بـ(الزم نفسي أمانة الله)، وعلى إضمار الجر بـ (يمين الله لازِمةٌ لي) (شرح أبيات الجمل: 173/1)، وذهب ابن هشام اللخمي إلى تأويل حذف الخبر في جواز الرفع في (يمين الله)، فقال: ((ومن رفع فعلى الابتداء والخبر محذوف والتقدير: (يمين الله لازم لي)، وحذف الخبر مطرد في بابين: في باب القسم وفي باب (لولا)لأن الجواب يسد مسده حتى لا يستعمل البتَّه)) (الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: 304).

وتنوعت تقديرات ابن يعش فيما اضمر في النصب أو الرفع فذكر المضمر في النصب يكون بـ: أحلف أو أقسم أو بفعل متعدي نحو: اذكر أو أشهد وشبهها وهذا الوجه نقلهُ ابن يعيش ولم يرتضيهِ، وقدر المضمر في الرفع بـ: (يمين الله قسمي)، وهو الوجه الذي قالهُ السيرافي، أو بـ(ما اقسم بهِ أو أمانةَ الله لازمة لي) (شرح المفصل: 5/ 260)، فجميع هذهِ التقديرات والتأويلات التي ذكرها أبو جعفر اللبلي وما نقلهُ عن العلماء تثبت لنا أثرها في إحداث الخلافات النحوية وفي الوقت نفسه اعتمدها اللبلي في توجيه ما أراد تقويته من وجهه نظرهِ وتضعيف غيره من الآراء.

المطلب الثاني: توظيف تعدد الرواية في البيت الشعري:

يلجأ أبو جعفر اللبلي عند توجيه الخلاف النحوي إلى التعرض لذكر الأوجه المتعددة في رواية البيت الشعري فالأوجه المتعددة في رواية البيت ناتجة عن خلاف الأشخاص في مقصد الشاعر أو لغته أو قافيته التي تؤثر بدورها على القاعدة النحوية، فاللبلي يعلل السبب في تعدد الرواية قائلاً:((فيمكن أن يكون البيت لشاعرين ويكون من التقاء الخواطر وتنابي الضمائر، وأمّا أن الشعراء ينتحل بعضهم كلام بعض فربما أخذ البيت بكاملهِ، ولم يغير منهُ حرفاً وأحداً، وربما غير منه قليلاً إمّا كلمة أو أكثر من كلمة وذلك كثير في أشعار القدماء والمحدثين)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 280).

فبعض الروايات ثبتت وتدعم القاعدة، ورواية أخرى تهدم القاعدة وتكون حجة ودليلاً لقاعدة أخرى، فرواية تؤدي إلى ظهور رأي نحوي وشاهد معتمد، وأخرى تؤدي إلى عدم وجودهما (أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية: 1).

فللشواهد الشعرية الدور الأساس في بناء القواعد النحوية وهي الدليل النحوي على صحة القاعدة، وبالرغم من تلك الأهمية التي تمتعت بها تلك الشواهد فلا تخلوا كونها مصدراً من مصادر التعقيد النحوي لامتزاجها بمشاكل الرواة وعدم الدقة في النقل مما سبب الخلاف النحوي (تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره: 1-2).

وقد أشار لنا أبو جعفر اللبلي إلى الأبيات الشعرية التي تعددت فيها الرواية وتميزت آراؤه بموافقة الرواية التي قالها سيبويه ودافع عنهُ وخالف من اعترض عليها بأكثر من موضع مقدماً العذر لهُ، قائلاً: ((سيبويه غير متهم فيما ينقلهُ رواية عن العرب فيجوز أن يكون البيت من قصيدة غير القصيدة المجردة التي تقدمت)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 661/2-662).

ويقول كذلك: ((وقد وقع مثل هذا في كتابهِ، أعني أن بعض الأبيات تروى على وجهٍ من الإعراب عن الشاعر وتروى على وجهٍ من الإعراب عن شاعر آخر)) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 280).

وقد وظّف أبو جعفر ذلك التعدد المؤدي إلى الخلاف النحوي إلى ما يخدم القاعدة فبين الرواية التي لا شاهد لها (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 1/ 265)، وبين النادر من الروايات بما جاء مخالفاً لما نقلهُ العرب ثم يذكر الوجه الأبلغ منها (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 540/2)، أو أنهُ يذكر الأشهر فيها و الضرورة الحاصلة في الرواية والرواية الأخرى التي لا ضرورة فيها (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 2/ 812-813، 1/ 280)، ويتطرق إلى ذكر المزيد من الأوجه الأعرابية المحتملة لجميع الروايات المذكورة فهو بهذا يوفر لنا قاعدة إعرابية متنوعة تتضمن جميع الروايات ومتغيراتها (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 626/2)، ونجد ذلك واضحاً في حديثه عن الروايات المتعددة في قول الشاعر (ديوان النابغة: 14-15):-

وقفت فيها أُصيلان أُسائلــها عَيت جواباً وَما بالربع من أحـد

إلاَّ الأواري لأَيا ما أبينــها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلدِ

فيشير إلى الخلاف الحاصل بسبب اختلاف الروايات في هذا البيت فمذهب سيبويه ومذهب أهل الحجاز قالوا ورد بنصب (الأوَاريَّ) على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ الأواريَّ والنؤي لَسَا من جْنس الأحَدِ، وقاسا على قول القائل: (ما فيها

أحدٌ إلا حماراً)، فمنهم كرهوا أن يُبْدلوا الآخر من الأول فيصير كأنهُ من نوعهِ فحمل على معنى و(لكن)، والرواية الأخرى تضمنت الرفع وفي هذهِ الراوية ثلاثة أوجه هي:

1- أنهُ أراد (ما بالربع إلا الأواريُّ)، وذكر من (أحدٍ) توكيداً، وكأنهُ في تقدير: (ما بالرَّبْع شيء أحدٌ ولا غيرهُ) هذا قول سيبويه، وأما بنو تميم فقالوا: (لا أحَدَ فيها إلا حمارٌ)، أرادو ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنهُ ذكر (أحد) توكيداً، ليتعلم أن ليس فيها آدمِي.

2- يرجع لسيبويه كذلك جعل (الأواري) من أحد على المجاز.

3- ذكرهُ المازني وقال: إنهُ خلط من يعقل بما لا يعقل ثم غلب من لا يعقل، ثم أبدل الأواريُ من اللفظ المشتمل عليه وعلى غيره (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل:2/ 889-890).

والعامل في الأواري في وجه النصب خبرٌ (أحد) وهو الاستقرار المحذوف الذي ناب المجرور (بالربع) منابه والتقدير:(وما أحد مستقر بالربع إلا الأوراي) (وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: 890/2).

وبعد تتبعنا لهذهِ المسألة في كتب النحاة وجدنا ابن يعيش يجعل من وجه النصب الأكثر عند الناس (شرح المفصل: 2/ 890).، ويبين أبو حيان الأندلسي أن أهل تميم لم يجوزوا وجها واحداً و إنّما أجازوا الوجهين النصب والبدل وجعلوا النصب أفصح عندهم (ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3/ 1510-1511).

ويذكر أبو حيان من خالف التقدير والرأي الذي جاء بهِ المازني، فقال: ((وزعم بعض المتأخرين أنهُ قد يصح البدل بتقدير معطوف محذوف والتقدير (ما في الدار أحد ولا غيره إلا الأواريّ) وعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، وليس ما ورد منقطعاً من تغلب العاقل فيختص المستثنى منهُ بمن يعقل كأحد وشبهه خلافاً للمازني)) (ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3/ 1510-1511).

ويوضح لنا البغدادي أوجها أخرى في الرواية لم يذكرها اللبلي ومنها رواية التعريف والتنكير في لفظة (الأواريّ) وجعل المعرفة فيها وجهاً جيداً ليكون الفتح خالصاً لها [98] (خزانة الأدب: 4/ 124)، ثم يستعرض قول الكسائي في وجه آخر ثم يغلط ما قالهُ نسبة إلى ما قالهُ البصريون فقال البغدادي:((ويروى عن الكسائي أنهُ أجاز خفض (الأوراي) على البدل من لفظ (أحد) وهذا عند البصريين خطأ، لأنهُ يصير التقدير: (وما بالربع إلا من أواريّ)، فتكون (من) زائدة في الوجهين و(من)لا تزاد إلافي النصب))[99] (خزانة الأدب: 4م 124).

ونحن بعد هذا نثمن دور تعدد الرواية في إحداث الخلافات النحوية وكيف أنها في الوقت ذاته تقدم لنا التفسير المطلوب لاختيار الوجه المناسب للقاعدة النحوية.

الخاتمة:

بعد ختام هذا البحث لابد من ذكر مجموعة من أهم النتائج التي توصلنا إليها، ومنها:

1. كثرة التأويلات والتقديرات المعتمدة على الحجج السماعية أو القياسية زادت من حدة الخلافات النحوية وعالجتها في الوقت نفسه فكثرتها ساهمت في تصويب بعض القواعد النحوية والحال نفسه مع تعدد الرواية الخاصة بالشاهد الشعري.
2. اضطرب اللبلي في توجيه الشواهد النحوية فتارة يعتد بالمسموع ويخالف ويهاجم من يخالفه، وأخرى يضعف قراءات قرآنية أو يضعف ما ورد عن العرب وإجماع العرب.
3. كان اللبلي تابعاً للمذهب الذي ارتضاه سيبويه منتصرا له ومدافعاً عنه مهاجماً من يخالفه.
4. الوجه الذي اعتمده اللبلي كان المطرد الشائع فهو لا يعوّل على النادر والشاذ أو القليل.

المصادر والمراجع:

1. ابن سيده، علي إسماعيل، شرح أبيات الجمل، حققه وقدمه: د. محمود العامودي، ط1: 2017م.
2. أ. عباس بوطبل، أثر التقدير في الكشف عن موضع الوحدة النحوية على مستوى التركيب، جامعة أحمد بن بلة وهران.
3. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عبادين بن عبيد، ط1: 1986م.
4. ابن خروف، علي بن محمد، شرح الجمل، تح: د. سلوى محمد عمر ط1: 1469هـ.
5. ابن سيده، علي إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1 :2000م.
6. ابن عصفور، علي مؤمن، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. أميل بديع يعقوب، ط1: 1998م.
7. ابن عقيل، عبد الله عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، ط1: 1405هـ.
8. ابن مالك، محمد عبد الله، شرح التسهيل، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي.
9. ابن يعيش، يعيش علي، شرح المفصل، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، ط1: 2001م.
10. أبو جعفر اللبلي، وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، تح: د. أحمد الجندي، ط1: 2016م.
11. الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة، ط1:1990م.
12. أمرؤ القيس، ديوانه، القسم الأول رواية الأصمعي من نسخة الأعلم.
13. الأندلسي، محمد يوسف أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1: 1998م.
14. الباهلي، أبو نصر، شرح ديوان ذي الرمة، تح: عبد القدوس أبو صالح، رواية ثعلب، ط1: 1982م.
15. البطليوسي، عبد الله محمد ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم.
16. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط4: 1997م.
17. البياتي، عادل جاسم، شعر قيس بن زهير، مطبعة النجف الأشرف.
18. د. إبراهيم عمر محمد حسين، أثر الاحتجاج بتعدد الرواية على القاعدة النحوية، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط.
19. الدؤلي، أبو الأسود ظالم بن عمرو، ديوانه، صنعه: أبو سعيد السكري، تح: محمد حسين، ط2: 1418هـ.
20. الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ط3: 1420هـ.
21. الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بن ملحم، ط1: 1993م.
22. السوّاد، د. رياض، تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره، جامعة ذي قار، المجلد: 1.
23. سيبويه، عمرو عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3: 1988م.

24. الشنتمري، يوسف سليمان الأعلم، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط3: 1994م.

25. شهاب الدين التلمسان، نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطِّيب، تح: إحسان عباس، ط/1، 1990م، وط2: 1997م.

26. الغبريني، أحمد عبد الله، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بجباية، حققه وعلق عليه: عادل نويهض.

27. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، ط1: 1993م.

28. الفارسي، أحمد عبد الغفار، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد، ط1: 2003م.

29. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل، ط/1.

30. القطامي، ديوانه، تح: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط1: 1960م.

31. اللبلي، أبو جعفر، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تح: جعفر ماجد.

32. اللبلي، أبو جعفر، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عقبة، ط1: 1997م.

33. اللخمي، ابن هشام، الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل، تح: محمد بن سعد الشقيران، ط1: 2017م.

34. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة.

35. مثيبة راقي الشريف، إشراف: د. عبد الكريم عوفي، الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان، رسالة ماجستير، لسنة: 1433هـ.

36. مسعود خليل، التأويل النحوي والتأويل الصرفي في فهم آيات القرآن، جامعة العربي بسنة الجزائر، مجلة 74، العدد 1، تاريخ النشر: 6/3/ 2020م.